



وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محصول القطن ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه والجدول المرافق له النص الآتى :

"مادة ١ - اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ تشتري لجنة القطن المصرية أقطان موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وأقطان المواسم السابقة بالأسمار الميمنة بالجدول المرافق لهذا القانون".

"مادة ٣ - لا يجوز تصدير أية أقطان للخارج أو تسليم أقطان للغازل المحلية للاستهلاك المحلى إلا بعد الحصول على شهادة من لجنة القطن المصرية تثبت أن هذه الأقطان مشتراة من اللجنة . على أنه يجوز ترخيص من اللجنة المشار اليها بتصدير الأقطان المتبقية من مواسم سابقة على موسم ١٩٥٣ - ٤١٩٥٣ أو تسليمها للاستهلاك المحلى ، إذا كان قد تم التعاقد عليها قبل أول أغسطس سنة ١٩٥٣ ."

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٣٠ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء
نائب وزير المالية والاقتصاد
على الجويتلى
محمد نجيب لواء (أ.ح)

جدول

بيان الأسعار التى تشتري بها لجنة القطن المصرية أقطان موسم ١٩٥٣ - ١٩٤٤ والمواسم السابقة

أولا - أقطان موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ والمتبقى من أقطان موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٢

الرتبة	أشمنوى	كرك	ميعاد التسليم
جود	٥٠	٥٨	من أول الموسم لغاية آخر نوفمبر سنة ١٩٥٣
جود	٥١	٥٩	من أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى آخر يناير ١٩٥٤
جود	٥٢	٦٠	من أول فبراير سنة ١٩٥٤ لغاية آخر الموسم وذلك على أساس تسليم اسكندرية

ثانيا - أقطان المواسم السابقة على موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣

الرتبة	السعر	الصنف
جود	٥٠ ريال	أشمنوى
جود	٥٨ ريال	كرك

وذلك على أساس تسليم اسكندرية

قانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٣

بتمديد الفقرة الأولى من المادة ١٣ من مرسوم بقانون التعبئة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المادة ١٣ من المرسوم بقانون التعبئة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :

"تتولى إدارة التهيئة بوزارة الحربية أعمال التعبئة وتقوم بتنفيذ خططها وتعين اختصاصاتها بقرار من وزير الحربية".

مادة ٢ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ (٣٠ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء
وزير الحربية

عبد اللطيف محمود البغدادي
محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٣

بتمديد المادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محصول القطن والجدول المرافق له

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛